

التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية - دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري وكالة المسيلة-

Financial analysis for credit risk management in commercial banks

Case Study of the Algerian Foreign Bank and the M'sila Agency

د. مداح عبد الباسط¹، أ.يونس حواسي²، أ.محادي عثمان³

¹ جامعة محمد بوضياف-المسيلة - ، meddah.abdelbassit@yahoo.fr

² جامعة اكلى محند أولحاج البويرة ، youness29031990@gmail.com

³ جامعة محمد بوضياف-المسيلة - ، o.mohadi28@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/12/ 26

تاريخ الاستلام: 2018/11/ 29

ملخص:

يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة، فهو المرآة العاكسة للوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض، كما يبين قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض. والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة، لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة، لأجل الحد من المخاطر الائتمانية التي عادة ما ترافق عمليات الإقراض، فتقوم إدارة البنك بدراسة طلب القرض من جميع الجوانب عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك اعتمادا على القوائم المالية المقدمة من طرف العميل، إضافة إلى تقديم مختلف الضمانات، ودراسة ما إذا كان هذا المشروع سيعود بأرباح على البنك أم لا، ليقرر البنك في الأخير قبول منح القرض من عدمه.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، المخاطر الائتمانية، المخاطر

تصنيف JEL : G21

Abstract:

Financial analysis is very important as one of the main pillars of any institution in general, and banks in particular. It is the mirror of the financial position of the client or institution requesting the loan. It also shows the customer's ability to fulfill his obligations towards the lender.

Commercial banks, as economic institutions, use financial analysis in large measure because they guide them to make sound decisions in order to reduce the credit risk that usually accompanies lending. The bank's management examines the loan application from all sides through financial balance indicators and financial ratios, Based on the financial statements provided by the client, in addition to providing various guarantees, and examining whether this project will return profits on the bank or not, to decide the bank in the final acceptance of the grant of the loan or not.

Keywords: financial analysis, credit risk, risk

Jel Classification Codes: G21

مداح عبد الباسط: meddah.abdelbassit@yahoo.fr

1. مقدمة:

تلعب البنوك دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي فلا يقتصر تأثير نشاطها على المجتمع المالي فقط، بل يمتد أيضاً إلى غيره من المجتمعات الأخرى، نظراً للعلاقات المتبادلة بين البنوك داخل وخارج الدولة، وتتعرض البنوك وفقاً لطبيعتها لنشاطها للعديد من المخاطر حيث أن السمة الأساسية التي تتصف بها البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التعامل مع المخاطر التي لم تعد تقتصر على المخاطر الائتمانية فقط، بل تعددت أنواع تلك المخاطر وتشعبت إلى الحد الذي أصبح فشل العديد من البنوك والمؤسسات المالية في الآونة الأخيرة لا يرجع فقط إلى المخاطر الائتمانية بل يرجع إلى أنواع أخرى من المخاطر. التحليل المالي يقوم بالتشخيص الصحيح للوضع المالي للمؤسسة ومحاولة تفسيرها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في المؤسسات المالية ومن ثم اقتراح إجراءات لتحسين الوضع المالي للمؤسسة. وللتحليل المالي أهمية كبيرة للبنوك وللعاملين، فهو يعكس الوضع المالي للعميل من جهة، ويساعد البنوك على اتخاذ قرارات منح القروض من عدمها، عن طريق استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. من خلال ما سبق تأتي الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتحليل المالي المساهمة في إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك التجارية؟

فرضيات البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

➤ يُمكن التحليل المالي من التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي من خلال أدواته المساعدة على دراسة الجدارة الائتمانية لعملائه؛

➤ التحليل المالي أهم طرق تقييم المخاطر الائتمانية؛

➤ يعتمد بنك الجزائر الخارجي على النسب المالية للتحليل المالي بشكل أساسي في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا إلى بلوغ الأهداف التالية:

➤ تقييم مدى كفاءة أنظمة المعلومات وتقنيات التحليل المالي التي تدعم نظم عمليات إدارة مخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، وذلك بأن تساعد في الإدارة ومعالجة المخاطر الائتمانية.

➤ تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الجزائرية وفق إدارة حديثة ومتطورة للمخاطر المصرفية؛

➤ تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف التجارية التي تهدف إلى الحفاظ على متانة رأس المال؛

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: الكحلوت 2005 بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، ولهذا الغرض استخدم الباحثين أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب وقد توصل إلى أن أغلب محلي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي لاتخاذ قرار منح الائتمان، وعدم إدراكهم بالتحليل المالي بواسطة النسب المالية.

الدراسة الثانية: هاشم الشنباري 2006 بعنوان "التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية"، مذكرة ماجستير، "هدفت دراسته إلى التعرف على مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حيث اعتمد على استخدام أداة الاستبيان لموظفي البنوك الفلسطينية وقد توصل إلى أن المصارف لا تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وأنهم يركزون

على المعلومات أخرى لمنح القرار الائتماني، ويعتمدون على التحليل بمجموعات النسب المالية حسب الترتيب (نسب الربحية 40%، نسب السيولة 34%، نسب النشاط 11%، وعلى النسب الأخرى بنسبة 13.7%)
 الدراسة الثالثة: سعيدة زاوي، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، 2013/2012 وحاول الباحثين إبراز الأهمية النسبية التي تعطيها البنوك محل الدراسة لتحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان، كما تم تبيين مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل مخاطر الائتمان في البنوك التجارية لولاية ورقلة.
 والاختلاف بين دراستنا وبين هذه الدراسة هو أن الباحثين اعتمدوا على استبيان في دراسته ودراسة مجموعة من البنوك ونحن بصدد دراسة حالة منح ائتمان، ومختلف القوائم المالية المطلوبة ودراسة مختلف النسب المالية وكيفية تشخيص الوضعية المالية لطالب الائتمان في البنك الخارجي الجزائري.

1-تعريف التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي على أنه «عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل»⁽¹⁾.

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المنشآت، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة⁽²⁾.

ويعرّف كذلك بأنه «عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، والتي تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات»⁽³⁾.

تعريف كونسو: " يُعرف التحليل المالي بأنه وسيلة هامة للاتصال واحتكاك المؤسسة مع محيطها ليس فقط المالي وإنما كذلك الصناعي والتجاري، وهي تهدف إلى وضع تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة والذي سوف يسمح باتخاذ القرارات اللازمة"⁽⁴⁾.

2-أهداف التحليل المالي:

التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم بدورها في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى ويتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات»⁽⁵⁾.

يمكننا بشكل عام تحديد أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- ❖ دراسة وتقييم التوازن المالي للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم الربحية؛
- ❖ دراسة وتقييم المركز الائتماني للمنشأة؛
- ❖ دراسة وتقييم قدرة المنشأة على الاستمرار (الفضل المالي)⁽⁶⁾؛

- ❖ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة، ولتقييم الأداء؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل؛
- ❖ تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم؛

تقييم المركز التنافسي للمشروع⁽⁷⁾.

3- خطوات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

ويمر التحليل المالي بخطوات هامة لأجل الوصول للنتائج المرجوة، ولكي يكون ذا فائدة لجميع الأطراف المستفيدة منه.

أولاً: خطوات التحليل المالي:

يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي:

الحصول على خطاب التكلفة: يعتبر الحصول على خطاب التكلفة مرحلة هامة فبموجبها تحدد الإطار الذي سيعمل فيه المحلل المالي، إضافة إلى تحديد حقوقه وواجباته ومسؤولياته⁽⁸⁾.

➤ تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جداً أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة⁽⁹⁾.

➤ تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي: في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

➤ تحديد المعلومات المطلوبة لتحقيق الهدف: في هذه المرحلة يتم تحديد المعلومات الملائمة لتحقيق الهدف المنشود، لذلك يجب أن تتوفر:

✓ دقة المعلومات وكفايتها وملائمتها للتحليل؛

✓ كفاية إجراءات التشغيل المتبعة و المطبقة على المدخلات للوصول إلى المخرجات؛

➤ التأكد من تطبيق المبادئ و الفروض و السياسات السليمة على القوائم المالية:

يستطيع المحلل المالي التأكد من صحة القوائم وذلك بالاعتماد على مهاراته وتجاربه السابقة وتأهيله العلمي، وقد يعتمد على تقرير مدقق الحسابات إذا كان ذو خبرة كافية .

➤ اختيار أسلوب التحليل المناسب: تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب.

➤ إعادة تبويب القوائم المالية لتلاءم أسلوب التحليل المختار: في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي⁽¹⁰⁾.

➤ التوصل إلى الاستنتاجات: تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي في محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

➤ صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

4- ماهية المخاطر الائتمانية:

على الرغم من اختلاف طبيعة الائتمان في حجمه وغرضه وأسعار الفائدة عليه، وتاريخ استحقاقه، ونوع الضمان المطلوب من عميل إلى آخر إلا أن الخطر موجود دائماً بالقرض الممنوح ويعد من أبرز المخاطر التي تعترض نشاط البنوك، وضمن هذا المبحث نتناول مفهوم المخاطر الائتمانية وأهم صورها ومصادرها:

أولاً: مفهوم المخاطر الائتمانية:

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها، الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديداً في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة.

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها: المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية⁽¹¹⁾.

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان⁽¹²⁾.

وقد عرف الاقتصادي Gerhard Schroeck مخاطر الائتمان:

بالمخاطر التي تنشأ عن عدم الدفع أو إعادة جدولة المدفوعات في أي موعد من مواعيد الاستحقاق أو من الأحداث المرتبطة بالتغيرات الناجمة في نوعية الائتمان والتي تؤدي إلى خسارة البنك، وأن خسائر الائتمان هي عنصر يمكن التنبؤ به من عمليات الإقراض⁽¹³⁾.

وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

ثانياً: أنواع المخاطر الائتمانية

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي⁽¹⁴⁾.

♦ **مخاطر السيولة:** ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة البنك على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نجد:

✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛

✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛

✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛

✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال⁽¹⁵⁾.

♦ **مخاطر التسعير:** يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر،

لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي⁽¹⁶⁾.

♦ المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

♦ مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحديث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

♦ مخاطر التنفيذ: من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وأن أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة⁽¹⁷⁾.

♦ مخاطر الأخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

♦ مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.

♦ مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات: إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية

مخاطر تبادل المعلومات: أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي.

♦ مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة: إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك الربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترة متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.

♦ مخاطر الربحية مقابل الأمان: كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة⁽¹⁸⁾.

♦ مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها:

خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.

خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك: أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية⁽¹⁹⁾.

♦ **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال ثلاثة سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه، ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق.

♦ **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات تكفل سداد القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفادياً لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون تركيزه على تقديم الضمانات التالية:

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات⁽²⁰⁾.

♦ **مخاطر التركيز:** تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى.

5- أهمية استخدام التحليل المالي لتقييم المخاطر الائتمانية

تحتاج دوائر الائتمان إلى توفر مجموعة من مصادر المعلومات التي تتناسب مع توعية القرارات الإدارية الرشيدة، من هذا المنطلق تمثل اليوم المعلومات المالية من أولويات هذه المصادر وذات أهمية خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لما لها من تأثيرات جانبية، ومادام أن القرارات الائتمانية تتخذها البنوك، فإن ذلك يطلب توفير معلومات مالية موثوق بها عن المركز المالي للعميل، لذا ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى أدوات التحليل المالي للإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامه وربحية التسهيلات الائتمانية وأنواعها وأحجامها وفتراتها الزمنية المناسبة وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك قبل منح التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها ولترصيد الائتمان، وتوجيهه والسيطرة على أي من أثارها الجانبية السلبية وتتلخص أهمية استخدام التحليل المالي فيما يلي:

✓ تقييم الوضع المالي والوضع النقدي لطالب الائتمان؛

✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء التشغيلي لطالب الائتمان من خلال تقييم فعل الاستثمار والتمويل لديه؛

✓ يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في البنك التجاري في رسم أهدافها وسياستها، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط الائتمانية الأربعة؛

✓ من خلال التحليل المالي يمكن اكتشاف القروض الاستثمارية الجديدة لطالب الائتمان؛

✓ يمكن التحليل المالي من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض العميل إلى ظاهرة التعثر أو الفشل وما تسببه من خسائر ناتجة عن عمليات الإفلاس والتصفية؛

✓ يساعد التحليل المالي إدارة الائتمان في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية والمساعدة في تقديم الحلول الخاصة لعالجتها.

6- تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض يتوقع دائماً الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقاً، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

- طريقة النسب المالية.

- طريقة التنقيط.

1-6- طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعد على تحديد قرارها المتمثل في منح القرض أم لا⁽²¹⁾.

وأولى الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل⁽²²⁾، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي⁽²³⁾، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلباً لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبراً على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

التمويل الذاتي، التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل، نسبة المديونية.

- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:

طريقة صافي القيمة الحالية VAN، طريقة معدل العائد الداخلي TRI، طريقة فترة الاسترداد PR طريقة مؤشر الربحية IP⁽²⁴⁾.

2-6- طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك⁽²⁵⁾، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين، وتهتم منظمات القرض كثيراً بهذه الطريقة لأنها أكثر اتقاناً مقارنة مع طريقة النسب المالية ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصاً في القروض الاستهلاكية.

أولاً: حالة القروض الموجهة للأفراد يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقاً من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقاً، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة، تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة، واستعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ثانياً: حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقاً للمعايير التالية⁽²⁶⁾:

✓ تاريخ تأسيس المنظمة، أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة، مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية، رقم أعمالها المحقق، نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها، رأسمالها العامل وطبيعة نشاطها.

دراسة ملف قرض استغلال و قرض استثمار باستخدام التحليل المالي .

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله، لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن يملك مؤسسة صيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتهوية والتبريد ويرغب في الحصول على قرض استغلال وقرض استثمار.

أولاً-تقديم المؤسسة طالبة القرض:

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة، وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال لسد حاجياتها وقرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:

1-تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بصيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتهوية و التبريد أنشأت في 2010/04/06 ويقدر رأسمالها ب 10.000.000 دج وهو مقسم على 100 حصة كل حصة يحتوي على 100.000 دج كلها مملوكة لعضو واحد.

2-نشاط المؤسسة:

و يتمثل نشاطها الأساسي في صيانة وإصلاح معدات التكييف و التبريد.

3-القرض المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال بقيمة 8000.000 دج و المتمثل في تسبيق على الفاتورة، وقرض استثماري بقيمة 3.880.000 دج يقدر ب 100% من قيمة المشروع ومدة استرداد قيمة القرض 05 سنوات مع فترة سماح سنة.

4-الغرض من المشروع:

الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط و المتمثل في صيانة وإصلاح أجهزة التكييف والتبريد.

1-الضمانات المقدمة:

✓ بوليصة تامين متعددة الأخطار لصالح البنك؛

✓ اتفاقية قرض استغلال تتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض؛

✓ اتفاقية قرض استثمار تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض؛

✓ سندات لأمر؛

✓ رهن على المعدات الممولة؛

✓ وثيقة من صندوق الضمان(DPAMR).

ثانياً-تقييم ملف القرض:

طلبت المؤسسة من وكالة المسيلة منحها قرض استثماري و قرض استغلال لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض وأصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية لملف القرض.

ثالثاً-الدراسة التقنية لملف القرض

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراسة التقنية، وذلك بهدف التحصل على معادلة السيولة/ الاستحقاق، وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة والأصول المتداولة ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

1-الدراسة الحالية للمشروع:

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR, BFR, TR).

أ-الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

جدول رقم 01: يمثل الميزانية المختصرة للسنوات 2015-2016-2017

جانبا الأصول: الوحدة دج:

2017		2016		2015		
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%25.27	52.515.92	%9.24	19.124.94	%13.60	15.239.33	الأصول الثابتة
%0	0	%20.79	43.021.69	%0	0	قيم الاستغلال
%61.79	12.838.322	%51.52	10.661.857	%70.49	78.987.10	قيم غير جاهزة
%12.92	26.852.25	%18.44	38.161.32	%15.90	17.825.46	قيم جاهزة
100%	20.775.139	%100	20.692.652	%100	11.205.190	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ميزانيات المؤسسة.

الوحدة دج:

الجدول رقم 02 جانبا الخصوم:

2017		2016		2015		
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	
%35.56	73.878.07	%23.45	48.535.79	%26.73	29.957.76	الأموال الخاصة
%9.33	19.400.00	0	0	%0	0	د.ط.الأجل
%55.22	11.472.332	%76.54	15.8390.73	%73.26	82.094.14	د.ق.الأجل
100	20.775.139	100%	20.692.652	%100	11.205.190	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ميزانيات المؤسسة

تحليل الميزانية المالية المختصرة

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي ومتواصل خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ أنه في سنة 2015 كانت قيمة الأصول 11.205.190 دج، ثم ارتفعت إلى 20.692.652 دج في سنة 2016 وذلك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة خلافاً للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضاً طفيفاً في هذا العام، وهذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة. وفي سنة 2017 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20.775.139 دج، وذلك ناتج عن أيضا ارتفاع في الأصول الثابتة، وانخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة، أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها، على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاض في قيمتها التي وصلت إلى 15.829.073 دج والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحباً لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي، وهذا ما يؤكد أن تسير السيولة فعال في هذه المؤسسة.

حساب مؤشرات التوازن المالي: (FR-BFR-TR) :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية) = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - المتاحات) - (الديون قصيرة الأجل - التسبيقات البنكية)

BFR- FR=TR الخزينة= رأس المال العامل- احتياجات رأس المال العامل

ج- تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم 03: تحليل الميزانية باستخدام المؤشرات المالية الوحدة: دج

2017	2016	2015	
93.278.07	48.535.79	29.957.76	الأموال الدائمة
52.515.92	19.124.94	15.239.33	الأصول الثابتة
40.762.15	29.410.85	14.718.43	رأس المال العامل
15.5235.47	18.780.158	96.812.56	الأصول المتداولة
26.852.25	38.161.32	17.825.46	متاحات
12.838.322	14.964.026	78.987.10	أصول متداولة خارج الخزينة
11.447.332	15.839.073	82.094.14	ديون قصيرة الأجل
20.000.00			تسبيقات بنكية
3390990	(-875047)	(-310704)	احتياجات رأس المال العامل
68.522.5	38.161.32	17.825.47	الخزينة

المصدر: تم حسابها من خلال المعطيات

2017	2016	2015	
40.762.15	29.410.85	14.718.43	رأس المال العامل
33.909.90	(-875047)	(-310704)	احتياجات رأس المال العامل
68.522.5	38.161.32	17.825.47	الخزينة

❖ تحليل رأس المال العامل FR: نلاحظ أن FR موجب و متزايد 14.718.43 دج في 2015 و 29.410.85 دج في 2014

و 40.762.15 دج في 2017، هذا يعني أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن

هامش الأمان، ومنه الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

❖ تحليل الاحتياج في رأس المال العامل

نلاحظ أن BFR سلبي وهو يرتفع من (310.704) دج في 2015 إلى دج (-875.047) 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال، وإيجابي 33.909.90 دج في 2017 بسبب الضرائب ورسومات الاستغلال.

❖ تحليل الخزينة: الخزينة موجبة و تزداد بانتظام 17.825.47 دج في 2015، و 38.161.32 دج في 2016 و 68.022.5 دج في

2017 هذا ما يفسر توفر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجاتها قصيرة الأجل.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

ث - التحليل باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم 04: التحليل باستخدام النسب المالية. الوحدة: %

2017	2016	2015	النسب المالية	
1.36	1.18	1.18	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	نسبة رأس المال العامل
0.23	0.24	0.22	المتاحات/الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية
0.64	0.76	0.73	الديون الطويلة والقصيرة الأجل/الأصول	الأصل الممول من الديون
0.70	0.31	0.36	الأموال الخاصة/الديون	تغطية الديون بالأموال الخاصة
1.27	0.86	1.68	رقم الأعمال/الأصول	نسب دوران الأموال المتجددة
0.12	0.13	0.14	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة الهامش الصافي
0.15	0.11	0.23	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة مردودية الأصل
0.42	0.48	0.85	النتيجة/الأموال الخاصة	نسبة مردودية الأموال الخاصة

نسب السيولة :

نلاحظ إن نسب رأس المال العامل قد شهدت ارتفاعاً في سنة 2017 حيث قدرت بـ 1.36 بعدما كانت تشير إلى 1.18 في السنتين 2015-2016، وبما أن النسبة تفوق 1.1% يعني ذلك أن للشركة القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل .
نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية قد ارتفعت من 0.22 إلى 0.24 في السنتين 2015 و 2016 على التوالي وهذا بسبب ارتفاع القيم الجاهزة لدى المؤسسة.

ثم انخفضت هذه النسبة إلى 0.23 في سنة 2017 وهذا بسبب انخفاض القيم الجاهزة هذا مؤشر سيء لأن النسبة بعيدة كثيراً عن 1 فيجب على المؤسسة أن توفر نسبة أكبر لمواجهة ديونها قصيرة الأجل.
نسب التمويل الذاتي :

نلاحظ أن نسبة الأصل الممول من طرف الديون قد ارتفعت من 0.73 إلى 0.76 في السنتين 2015-2016 على التوالي أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة 73%، في 2013 و76% في 2016، هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة والصغيرة الأجل في تمويل أصولها، وهذا ما يفسر اعتمادها على الأموال الخاصة بنسبة 24% في 2016 أي أن نسبة الاستقلالية المالية 24%، وهذا لا يعتبر مؤشراً جيداً للمؤسسة.

ونلاحظ أيضاً أن نسبة الأصل الممولة من الديون قد انخفضت إلى 0.64 أي بمعدل 64% في سنة 2015 هذا ما يفسر أن نسبة الاستقلالية المالية قد ارتفعت إلى 36% بعدما كانت 24% وبذلك بدأت المؤسسة تحسن من أدائها المالي وهذا مؤشر يساعدها في الحصول على قرض الاستغلال المطلوب.

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 0.36 في سنة 2013 إلى 0.31 في 2014، وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل من 82.094.14 دج إلى 15.839.073 دج، وارتفعت نسبة التغطية إلى 0.70 أي ما يعادل 70% في 2015 وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الديون.

نسب النشاط و الدوران :

نلاحظ أن نسبة دوران الأموال المتجددة قد شهدت انخفاضاً في سنة 2016 وصل إلى 0.86 مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2015 والتي قدرت بـ 1.68، وهذا بسبب انخفاض رقم الأعمال وارتفاع قيمة الأصول.
وشهدت النسبة أيضاً ارتفاعاً حيث وصلت إلى 1.27 في سنة 2016، وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته بنسبة كبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

نسب المردودية :

نلاحظ أن نسبة الهامش الصافي في انخفاض مستمر حيث بلغت 14% في سنة 2015 ثم 13% في سنة 2016، ثم 12% في سنة 2017 ويرجع ذلك إلى الانخفاض في النتيجة الصافية.

نلاحظ أن مردودية الأصل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2015 و2016 حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ 23% و11% على التوالي، وذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية ثم عادت لترتفع النسبة إلى 15% في سنة 2017 وسبب ذلك ارتفاع قيمة النتيجة الصافية.

نلاحظ أن نسبة مردودية الأموال الخاصة قد عرفت انخفاضا في السنوات الثلاث حيث بلغت النسبة في سنة 2015 ما يعادل 86% وفي سنة 2016 بلغت 48% وتدهورت في سنة 2017 لتصل إلى 42% وهذا راجع لانخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة.

الدراسة المستقبلية للمشروع

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد، و يتم خلالها عرض حالة المشروع المؤسسة (خلال السنوات الخمس القادمة) بعد تقديم القرض.

أ- الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات (2018-2019-2020-2021-2022) :

جدول الموالي يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية لجانبي الاصول والخصوم الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المفصلة جانب الأصول:					
الوحدة: دج					
البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأصول الثابتة	4.121.967.	3.016.140.	1.910.313	932.321	144.075
قيم ثابتة	4.121.967	3.016.140	1.910.313	932.321	144.075
أراضي					
مباني					
معدات و أدوات	506.423	414.908	323.393	231.878	140.363
معدات نقل	3.501.136	2.514.499	1.527.862	669.060	4.00
تجهيزات إنتاج أخرى	114.408	86.733	59.058	31.383	3.708
الأصول المتداولة	19.548.896	18.259.150	18.062.469	18.450.260	18.452.925
قيم الإستغلال	4.112.500	3.846.990	3.904.574	4.115.050	3.947.250
بضاعة					
مخزونات	4.112.500	3.846.990	3.904.574	4.115.050	3.947.250
قيم غير جاهزة	11.479.776	10.550.720	10.315.645	10.317.150	10.347.670.
حقوق الإستثمار	75.100	105.000	95.000	205.000	185.000
حقوق على المخزونات					
حقوق على الشركاء و الشركات	715.990	684.220.	627.300	608.990	615.490
تسبيقات الإستغلال	2.419.885.	2.116.800	2.098.340	1.994.500	2.005.680
تسبيقات على الحساب					
حسابات الخصوم المدينة					
العملاء					
حقوق على الزبائن	8.268,801	7,644,700	7,495,005	7,508,660	7,541,500
قيم جاهزة	3,956,620	3,861,440	3,842,250	4,018,060	4,158,005
متاحات	3,956,620	3,861,440	3,842,250	4,018,060	4,158,005
مجموع الأصول	23.670.863	21.275.290	19.972.782	19.382.581	18.597.000

الجدول رقم 05: الميزانية المالية المفصلة جانب الخصوم

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الدائمة	8.728.579	10.151.501.36	10.074.337.51	11.240.068.91	11.641.138.82
الأموال الخاصة	4.848.579	7.047.501.36	7.746.337.51	9.688.068.91	10.865.138.82
رأسمال الشركة	100.000	100.000	100.000	100.000	100.000
نتائج قيد التخصيص	4.748.579	6.947.501.36	7.646.337.51	9.588.068.91	10.765.138.82
ديون طويلة الأجل	3.880.000	3.104.000.00	2.328.000	1.552.000	776.000
ديون قصيرة الأجل	14942284	11123788.64	9898444.49	8142512.09	6955861.180
ديون على المخزونات	5.835.100	4.204.450.00	3.970.550	1.865.386.18	1.241.825.68
مبالغ محتفظ بها على الحساب	358.000	401.800.00	399.050	412.950.00	485.600
ديون اتجاه الشركاء والشركات	5.348.581.64	3.112.712.49	1.902.133.09	1.945.006	1.105.400
ديون الإستغلال	901.680	705.990	685.000	742.100	691.800
ديون مالية					
حسابات جارية للشركاء					
موردون					
ضرائب ورسوم					
تسبيقات بنكية					
حسابات الأصول الدائنة					
نتيجة النشاط	2.498.922.36	2.698.836.15	2.941.731.40	3.177.069.91	3.431.235.50
مجموع الخصوم	23.670.863	21.275.290	19.972.782	19.382.581	18.597.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على ميزانيات المؤسسة

جدول رقم 06: يمثل حساب مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال العامل	7106000	9835000	11106000	13485000	14928000
احتياج رأس المال العامل	3149000	5974000	7.264.000.	9.467.000	10770000
الخزينة	3957000	3861000	3.842.000	4.018.000	4.158.000
التدفق النقدي	3600000	3605000	4047000	4155000	4219000
التدفق النقدي المجمع	3600000	7209000	11256000	15411000	19630000

تحليل النتيجة الصافية:

نلاحظ من جدول الميزانية المالية للسنوات التقديرية أن نتيجة النشاط موجبة ومتزايدة باستمرار حيث قدرت ب 2.498.922,36 دج في السنة التقديرية الأولى، وارتفعت لتصبح 3.431.235,50 دج في السنة التقديرية الخامسة، وهذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة.

تحليل رأس المال العامل:

رأس المال العامل موجب ومتزايد على مر السنوات التقديرية الخمسة إلى أن وصل إلى رأس المال العامل نلاحظ أنه ذروته في السنة التقديرية الخامسة 14.9280 دج، هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مولت من الأموال الدائمة وبقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال.

تحليل الاحتياج في رأس المال العامل:

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات التقديرية هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى، وكذلك بسبب زيادة في استخدامات الدورة و النقصان الملحوظ في الديون قصيرة الأجل حيث وصلت قيمتها إلى 3.524.625,68 دج. تحليل الخزينة.

انطلاقاً من رأس المال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل، وذلك ما يعكس خزينة موجبة حيث قدرت ب 3.957.000 دج في السنة التقديرية الأولى و 4.158.000 دج في السنة التقديرية الخامسة.

-تطور التدفق النقدي

من السنة التقديرية الأولى إلى السنة الخامسة عرف التدفق النقدي تحسن على مر السنين وتبقى أهميته كضمان لتسييد القرض المطلوب، مع الأقساط السنوية التي تعين على مدار العام بحوالي 776.000 دج، وينبغي أن يضاف إلى القسط المستحق يكون التدفق النقدي 3.605.000 دج في السنة التقديرية الثانية، لدينا 966.663 دج القسط السنوي + اجيو، وسيتم تغطيتها على نطاق واسع، بحيث يمكن للمؤسسة أن تحمل حتى لنظام الدفع المسبق بعض المواعيد النهائية المحددة. نفقات المشروع.

تمويلين تبديل قطع التبريد والتكييف بمبلغ 1.892.896,20 دج.

صيانة معدات التبريد والتكييف بمبلغ 11.342.400 دج .

مجمّل هذه النفقات تقدر 13.235.296,20 دج تستحق بعد 12 شهر

شهدت المؤسسة تطور المستمر لرقم الأعمال على مر السنين.

جدول رقم 07 : يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة

					النسب المالية	
2020	2019	2018	2017	2016		
5.23	3.72	2.60	2.17	1.57	الأصول المتداولة/الديون قصيرة الأجل	نسبة رأس المال العامل
1.18	0.81	0.55	0.46	0.32	المتاحات/الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية
0.23	0.34	0.46	0.54	0.69	الديون الطويلة والقصيرة الأجل/الأصول	نسب التمويل الذاتي
2.53	1.49	0.83	0.61	0.30	الأموال الخاصة/الديون	تغطية الديون بالأموال الخاصة
1.34	1.26	1.20	1.11	0.95	رقم الأعمال/الأصول	نسب دوران الأموال المتجددة والدوران
0.14	0.13	0.12	0.11	0.11	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة الهامش الصافي
0.18	0.16	0.15	0.13	0.11	النتيجة الصافية/المبيعات	نسبة مردودية الأصل
0.32	0.33	0.38	0.38	0.52	النتيجة/الأموال الخاصة	نسبة مردودية الأموال الخاصة

المصدر: تم حساب النتائج اعتماداً على الميزانيات التقديرية

نسب السيولة:

تطور نسب رأس المال العامل ينجم عنه قدرة المؤسسة على تغطية ديونها قصيرة الأجل. نلاحظ أن نسب رأس المال العامل للمؤسسة متزايدة حيث حققت 1.57 في السنة التقديرية الأولى وارتفعت بعد ذلك بوضوح لتحقق 2.60 في السنة التقديرية الثالثة إلى أن وصلت إلى ذروتها 5.23 في السنة التقديرية الخامسة هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال، وهذا ما يجعل البنك يفكر في منحها قرض الاستغلال المطلوب.

تطور نسب السيولة الحالية ينجم عنه قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها المستعجلة مباشرة من الخزينة. نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية تتطور نسبيا من السنة التقديرية الأولى 0.32 حتى تصل إلى 1.18 في السنة الخامسة، هذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من متاحات. نسبة التمويل الذاتي:

عند تحليل نسبة الأصل الممول من الديون نلاحظ أن معدل تغطية أصول المؤسسة من طرف الديون متوسطة وقصيرة الأجل 0.69 أي بمعدل 69% هذا ما يفسر أن 31% الباقية قد مولت من طرف الأموال الخاصة، أي أن المؤسسة تعتمد على الديون بأنواعها لتمويل أصولها بمعنى آخر نسبة المديونية 69% ونسبة الاستقلالية المالية 31%، هذا مؤشر سيء للمؤسسة.

ومن حيث نسبة تغطية الديون من طرف الأموال الخاصة بقيت منخفضة بين السنة التقديرية الأولى و الثانية إلا أنها ارتفعت بعد ذلك إلى 1.49 في السنة الرابعة ثم إلى 2.53 في السنة الخامسة هذا ما يفسر أن الوضعية المالية للمؤسسة تتحسن في والديون قد تمت تغطيتها كليا في السنة الخامسة، وهو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تستطيع التحكم في ديونها. نسبة دوران النشاط:

بواسطة هذه النسبة نستطيع قياس مردودية المؤسسة نتيجة استخداما لمواردها. نلاحظ أن نسب دوران النشاط في ارتفاع مستمر فقد حققت المؤسسة نسب تدل على أن رقم أعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، وهذا نظرا لارتفاعه المستمر على مدى السنوات الخمس أي أن المؤسسة استخدمت مواردها بفعالية. نسبة المردودية أو النتيجة:

تطور هذا النوع من النسب يسمح لنا بتحديد العائد الذي تديره المؤسسة نسبة الهامش الصافي خلال الخمس سنوات التقديرية يعطينا معدل سنوي متوسط 12% هذا ما يعني أنه من أجل كل دينار نحصل على 12 سنتيم من النتيجة. في الجانب الآخر مردودية الأصل تنشط بنسبة المتوسط السنوي 15% بافتراض أن لكل دينار مستثمر يعطينا 15 سنتيم وما يبقى إجمالي موجب من أجل مردودية هذا المشروع. من أجل مردودية الأموال الخاصة المستثمرة نستنتج أنه من أجل كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة يجلب بمتوسط 0.39% من القيمة خلال 5 سنوات.

على الرغم من استثمار المؤسسة الذي لم يعرف الكثير من المشاكل في المردودية رأس المال للحصول على قرض إلا أنها تعاني من تحملها للكثير من المخاطر.

طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار:

طريقة فترة الاسترداد DR: المبلغ الإجمالي للمشروع 3.880.000 دج يتم تضمينه بين التدفق النقدي المجمع للسنة التقديرية الأولى والثانية هذا ما يجلب القيام بتطوير محدد لهذه الفترة باستخدام طريقة تجنب التكرار التي تعطينا: أو: $520000 = 3.360.000 - 3.880.000$

النسبة المثوية الشهرية بين السنة الأولى والثانية ستكون:

520000/3.360500 تساوي حوالي 0.1547، حيث 12 شهر*15.47 = شهرين
لدينا إذا فترة الاسترداد DR = سنة و شهرين.

تقييم الحالة المالية للمشروع

من خلال القراءة التحليلية للوضع المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.
بالنسبة للتدفق النقدي، فقد اتضح أنه مؤشر إيجابي يعني التقدم المستمر في عمليات التشغيل وبالتالي ثبات الوضع المالية للمشروع، وارتفاع الأرقام بشكل متسلسل خلال السنوات الثلاث المدروسة، يؤكد قدرة المشروع على التمويل الذاتي، وبذلك ترتفع إمكانية تجاوزه للحالات الطارئة والأخطار الممكنة (تقلبات اقتصادية ...) الخ.
بالنسبة للنسب المالية، فنسبة التمويل الدائم تشير إلى أن المشروع في أمان وتجنبه مختلف المخاطر.
انطلاقا من كل المؤشرات المالية التي حققتها المؤسسة والنسب المالية هي نتائج جيدة تسمح من خلالها للمؤسسة الحصول على القرض، وإضافة إلى الضمانات المقدمة وتحليل بياناتها والتي التزم بها الزبون طالب القرض، يمكننا الخروج بتقييم نهائي ملف القرض للزبون.
وبعد منح القرض تتولى مصلحة القروض متابعة ومراقبة استعمال القرض، حيث تتابع الحساب الجاري للزبون لكشف أي تجاوزات، كما تسهر على مراقبة الوضع المالية والاقتصادية للمنشأة وطريقة التسيير.

مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر:

- 1- خطر سعر الفائدة: الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.
- 2- خطر عدم التسديد: الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.
ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.
سبل مواجهة الوكالة للمخاطر والتقليل منها:
لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:
❖ تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافتها في يد شخص واحد.
❖ وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر؛
❖ المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقاً للشروط الصادرة في شأنها؛
❖ قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض؛
❖ تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديراً بمنح القرض؛
❖ متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه؛
❖ متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال؛
❖ النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

خاتمة:

يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة باعتباره من الركائز الأساسية لأي مؤسسة بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة، فهو المرآة العاكسة للوضع المالي للعميل أو المؤسسة طالبة القرض، كما يبين قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك المقرض.

والبنوك التجارية باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية هي الأخرى تستعمل التحليل المالي بدرجة كبيرة، لكونه يرشدها إلى اتخاذ قرارات سليمة، لأجل الحد من المخاطر الائتمانية التي عادة ما ترافق عمليات الإقراض، فتقوم إدارة البنك بدراسة طلب القرض من جميع الجوانب عن طريق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وذلك اعتماداً على القوائم المالية المقدمة من طرف العميل، إضافة إلى تقديم مختلف الضمانات، ودراسة ما إذا كان هذا المشروع سيعود بأرباح على البنك أم لا، ليقرر البنك في الأخير قبول منح القرض من عدمه.

لكننا في وقتنا الحاضر نسمع كثيراً عن إفلاس البنوك وهذا وإن دل عن شيء فإنه يدل على أن السياسة التي تتبعها البنوك هي سياسة تفتقر لعنصر الأمان، لأنه غالباً ما تمنح هذه الأخيرة دون ضمانات كافية ودون دراسة مسبقة دقيقة، لوجود ما يسمى بالبيروقراطية، فتجد البنوك نفسها في الأخير قد تعرضت لخسائر مادية ومعنوية تحد من نشاطها ومن كفاءة إطاراتها وحتى من سمعة البنك، ولتفادي هذه المخاطرة كان حتماً والزامياً البحث عن محلل مالي كفاء يستخدم أدوات التحليل المالي ليساير التحديات والمخاطر التي قد تطرأ في المستقبل.

الاقتراحات:

انطلاقاً من هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات نلخصها فيما يلي:

ضرورة اعتماد البنوك على طرق جديدة للحد من المخاطر الائتمانية؛

تطبيق التقنيات الجديدة في تقديم القروض كبطاقة القرض؛

ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعاً ما؛

بالنظر إلى للعدد الكبير لملفات الزبائن المعالجة في العينة، وكذلك بالنسبة لعدد المعطيات الواجب تجميعها بالنسبة لكل زبون يستوجب تجهيز البنك بشبكة إعلام آلي متطورة يسهل عليه تخزين المعلومات الخاصة بكل زبون ومعالجتها بطريقة سريعة وبالتالي ربح الوقت الجهد والتكلفة؛

ضرورة اعتماد البنوك على نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلاً من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة وريح الوقت من جهة أخرى؛

الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن ووضع شبائيك خاصة تحت تصرفهم لجمع مقترحاتهم.

الهوامش:

- 1- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس، مفاهيم، تطبيقات، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 157.
- 2 - منير شاكر محمد، وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مطبعة الطليعة، عمان 2000، ص: 12.
- 3- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص: 03.
- 4-Pierre Conso :la gestion financière de l'entreprise , 5ème édition, Paris, 1979, p :135.
- 5- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.
- 6- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 22.
- 7- محمد مطر، المرجع السابق، ص: 03.
- 8 - وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007 ، ص 39
- 9 - أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ، 1980 ، ص: 25.
- 10 - وليد ناجي الحياي، المرجع السابق، ص 25.
- 11- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 174.
- 12 - ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص: 444.
- 13-GERHARD SCHROECK, Risk Management and value creation in financial institution, John Wiley & Sons, Canada, 2002, p 17.
- 14 -مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتماني تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16- 18 افريل- 2007، ص ص: 4-5.
- 15 - حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل ، يومي 6-7 جوان 2005، ص: 7.
- 16 - مفتاح صالح، معارفي فريدة، المرجع السابق، ص 06.
- 17 - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 153.
- 18 - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 244.
- 19 - المرجع نفسه، ص: 245.
- 20 - عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص: 283.
- 21- سليمان ناصر، المرجع السابق، ص: 80.
- عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 251. 22.
- 23- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان 2000، ص 210.
- 24- المرجع نفسه، ص 212.
- 25- محمد بن بونيان و يوسف صوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري سعيدة-، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونية الأردنية، عمان، أيام 06/00 أفريل 2117، ص: 2.
- 26- محمد بن بونيان و يوسف صوار، المرجع السابق، ص ص: 3-4.